

مسودة المعيار الإنساني الأساسي

نسخة رقم 1 لغرض المشاورات

12 يونيو 2023

مقدمة

يحظى المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة باعتراف عالمي، و متاح مجاناً، ويصف العناصر الأساسية للدعم القائم على المبادئ، والخاضع للمساءلة، والفعال، للأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف.

يهدف المعيار الإنساني الأساسي إلى حماية حقوق الأشخاص والمجتمعات وصون وكرامتهم في حالات الأزمات والضعف. ويشجع على بناء علاقات عادلة وشاملة وتعاونية بين الأشخاص والمجتمعات والجهات الفاعلة التي تدعمهم وتساندهم، بناءً على الاحترام والثقة، والحوار والتواصل المستمرين.

الأهداف:

يحدد المعيار الإنساني الأساسي تسعة التزامات يمكن لأي منظمة أو فرد استخدامها لتحسين جودة وفعالية ومساءلة عمليات الدعم والمساعدة المقدمة للأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف. كما أنه يسهل قدرًا أكبر من المساءلة تجاه الأشخاص والمجتمعات: ذلك أن معرفة التزامات المنظمات يمكنهم من مساءلة تلك المنظمات.

النطاق:

يمكن استخدام المعيار الإنساني الأساسي من قبل أي فرد أو مجموعة أو منظمة ملتزمة بالعمل على نحو أخلاقي وقابل للمساءلة مع الأشخاص والمجتمعات التي يدعمونها بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أن المعيار الإنساني الأساسي مناسب وقابل للتطبيق للمنظمات المنخرطة في ترتيبات الشراكة والاتحادات وآليات التنسيق، وكذلك كإطار لدعم وتحسين المساءلة الجماعية لمختلف الجهات الفاعلة تجاه الأشخاص والمجتمعات.

المعيار الإنساني الأساسي هو إطار شامل ومتكامل للمساءلة يمكن استخدامه من أجل:

- تمكين الأشخاص والمجتمعات من إخضاع المنظمات للمساءلة،
- بناء علاقات عادلة وخاضعة للمساءلة بين المنظمات والأفراد والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين،
- تخطيط ورصد وتنفيذ وتقييم الجودة والبرامج والأنشطة الفعالة،
- تعزيز أنظمة وعمليات المساءلة وضمان الجودة في المنظمات،
- تحسين التعاون والتنسيق الفعالين اللذين يخضعان للمساءلة بين أصحاب المصلحة.
- تقييم والتحقق من تطبيق المعيار الإنساني الأساسي لدعم التعلم والتحسين المستمرين،
- دعم الجهود الرامية إلى تحسين المساءلة الجماعية أمام الأشخاص والمجتمعات.

الأسس:

يرتكز المعيار الإنساني الأساسي على الحقوق الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي والمبادئ الإنسانية (الإنسانية وعدم التحيز والاستقلال والحياد)، على النحو المعبر عنه في الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا لاسفير:

- الحق في الحياة بكرامة،
- الحق في تلقي الدعم والمساعدة،
- الحق في الحماية والأمن

يرتكز المعيار الإنساني الأساسي على الالتزام بنهج المساءلة الذي يتمحور حول الأشخاص ويضع احتياجات الأشخاص والمجتمعات ومصالحهم في صميم جميع جوانب عمل المنظمة. ويؤكد من جديد أن الأشخاص والمجتمعات ليسوا متلقين سلبيين للمساعدة، بل يضطلعون بدور رائد باعتبارهم أول المستجيبين، وفاعلين نشطين، ويشاركون في تطوير وتنفيذ الإجراءات والقرارات التي تؤثر عليهم.

بالنسبة للمعيار الإنساني الأساسي، تُعرّف المساءلة على النحو التالي:

عملية استخدام السلطة على نحو مسؤول من خلال مراعاة مختلف أصحاب المصلحة والخضوع للمساءلة أمامهم، ولا سيما تجاه أولئك الذين يتأثرون مباشرة بممارسة هذه السلطة: أي الأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف.

يتطلع المعيار الإنساني الأساسي إلى أن تكون المنظمات على دراية بكيفية استخدام السلطة بشكل رسمي وغير رسمي داخلها وفي علاقاتها مع الأشخاص والمجتمعات والشركاء والجهات الفاعلة الأخرى. ويطلب منها معالجة ديناميات القوى غير المتوازنة، مع الاهتمام بقضايا الجنس والعمر والعرق والمساواة والتنوع والشمول، واحترام حقوق جميع الأشخاص وكرامتهم، من دون تمييز.

يدرك مستخدمو المعيار الإنساني الأساسي الأدوار والمسؤوليات الأساسية للدول في الاستجابة لحالات الأزمات والضعف داخل أراضيها، ودعمها عند الاقتضاء، دون المساس بمبادئ والتزامات المساءلة المنصوص عليها في المعيار الإنساني الأساسي.

الهيكل:

يتمحور المعيار الإنساني الأساسي حول ثلاثة مكونات مترابطة:

- تسعة التزامات: تصف ما يريده الأشخاص والمجتمعات ويتوقعونه من المنظمات التي تتعامل معهم وتدعمهم في حالات الأزمات أو الضعف.
- متطلبات النظام العامة: تصف الثقافة التنظيمية وأنظمة الحوكمة والإدارة والعمليات اللازمة لتطبيق الالتزامات التسعة والوفاء بها باستمرار.
- متطلبات رئيسية: تصف الإجراءات اللازمة لتمكين المنظمات من الوفاء باستمرار بكل التزام من الالتزامات التسعة عبر برامجها.

الالتزامات التسعة:

السكان والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف:

- 1- يعرفون حقوقهم ويشاركون بنشاط في الإجراءات والقرارات التي تؤثر عليهم.
- 2- يتلقون دعمًا فاعلاً وفي الوقت المناسب وفقاً لاحتياجاتهم وأولوياتهم.
- 3- أفضل استعداداً وأكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.
- 4- يتلقون دعمًا لا يؤثر سلباً عليهم وعلى بيئتهم.
- 5- تتوفر لديهم وسائل آمنة وشاملة وسريعة الاستجابة للإبلاغ عن سوء السلوك والشكاوى.
- 6- يتلقون الدعم من خلال إجراءات منسقة ومتكاملة.
- 7- يتلقون دعمًا يخضع للتكثيف والتحسين استناداً إلى آرائهم وتعليقاتهم وإلى التعلم المستمر.
- 8- يتفاعلون مع موظفين ومتطوعين يتسمون بالكفاءة وحسن الإدارة والاحترام.
- 9- يتفاعلون مع منظمات تدير الموارد بكفاءة وفعالية وتراعي المعايير الأخلاقية.

متطلبات النظام العامة:

يجب أن يكون لدى المنظمات الظروف التمكينية اللازمة لتلبية المتطلبات المنصوص عليها في الالتزامات التسعة للمعيار الإنساني الأساسي على نحو متسق ومنهجي. وتشمل هذه الظروف وجود ثقافة تنظيمية وأنظمة وعمليات لضمان تضمين المعيار الإنساني الأساسي وتطبيقه في كافة أجزاء المنظمة وعملها وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة.

يجب أن تتوافق الثقافة التنظيمية والأنظمة والعمليات مع مهمة المنظمة وقيمها وطرق عملها والسياقات التي تعمل فيها. كحد أدنى، يجب على المنظمات تلبية متطلبات النظام العامة التالية:

1. تعزيز القيادة والإدارة ثقافة المساءلة واحترام حقوق الإنسان وكرامته وفقاً للمعيار الإنساني الأساسي.
2. دعم آليات الحوكمة وعمليات صنع القرار، التي تقوم بها الإدارة، وتمكين التطبيق الفعال للمعيار الإنساني الأساسي في كافة أجزاء المنظمة وعملها.
3. وجود استراتيجية ونهج، محدد بوضوح، يبين الكيفية التي ستعمل بها المنظمة لتطبيق جهودها بشكل منهجي وتحسينها باستمرار لتحقيق الالتزامات التسعة.
4. وجود عمليات لإدارة المخاطر وضمان الجودة والمراقبة بهدف إدارة المخاطر وتحسين الجودة والنتائج للأشخاص والمجتمعات التي تدعمهم المنظمة.
5. تُعزز المنظمة وتدعم تطبيق المعيار الإنساني الأساسي والالتزامات التسعة في عملها مع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

الالتزامات والمتطلبات الرئيسية

الالتزام الأول:

الأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف:

يعرفون حقوقهم ويشاركون بنشاط في الإجراءات والقرارات التي تؤثر عليهم.

المتطلبات الرئيسية:

1-1 إنشاء عمليات لتبادل المعلومات وتيسير الاتصال وتمكين المشاركة في الإجراءات وعمليات صنع القرار، بما يتماشى مع أولويات الأشخاص والمجتمعات المحلية وتفضيلاتهم.

2-1 تبادل المعلومات الواضحة وفي الوقت المناسب مع الأشخاص والمجتمعات بشأن التزامات المنظمة، والسلوك المتوقع للموظفين والمتطوعين، وحقوقهم فيما يتعلق بالمنظمة.

3-1 تيسير التواصل باللغات والأشكال والمحتوى الذي يسهل على مختلف أفراد المجتمع فهمه، ويحظى باحترامهم، ويكون مناسباً ثقافياً لهم، ويسهل الوصول إليه.

4-1 ضمان تمثيل الأشخاص والمجتمعات في عمليات صنع القرار على نحو عادل وشامل، وإشراكهم في جميع مراحل العمل.

5-1 التأكد من أن عملية التواصل تمثل الأشخاص والمجتمعات، وتُبنى على موافقتهم المستنيرة، وتتسم بالدقة، وتحظى باحترامهم، وتراعي أخلاقهم، وتحافظ على كرامتهم وإرادتهم الحرة.

6-1 توفير المعلومات المُنقذة للحياة على نحو ملائم وفي الوقت المناسب للأشخاص والمجتمعات، بما في ذلك كيفية الوصول إلى الدعم والمساعدة.

الالتزام الثاني:

الأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف:

- يتلقون دعمًا فعالاً وفي الوقت المناسب وفقاً لاحتياجاتهم وأولوياتهم.

المتطلبات الرئيسية:

- 1-2 إجراء تحليل منهجي وشامل يراعي السياق، ويحدد المخاطر ونقاط الضعف والقدرات المتنوعة للأشخاص والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
- 2-2 تخطيط وتنفيذ البرامج التي تلبى الاحتياجات ذات الأولوية للأشخاص والمجتمعات المحلية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.
- 3-2 التأكد من أن البرامج واقعية وآمنة للأشخاص والمجتمعات، بما يتماشى مع تفضيلاتهم وأولوياتهم.
- 4-2 تطبيق معايير الجودة والإدارة والمعايير الفنية والممارسات الجيدة ذات الصلة في جميع جوانب البرامج.

الالتزام الثالث:

الأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف:

- أفضل استعدادًا وأكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.

المتطلبات الرئيسية:

- 1-3 دعم وتعزيز القيادات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية والجهود التي تقودها محليًا، التي تهدف إلى زيادة قدرات السكان والمجتمع وقدرتهم على الصمود.
- 2-3 استخدام المعرفة المجتمعية الحالية وتقييمات المخاطر وخطط التأهب والمبادرات المماثلة على المستويين المحلي والوطني لتوجيه تخطيط الأنشطة وتنفيذها.
- 3-3 تخطيط وتنفيذ البرامج بطريقة تسهم في إحداث تأثيرات إيجابية طويلة الأجل على حياة السكان والمجتمعات، وسُبل عيشهم، واقتصادهم المحلي، وبيئتهم.
- 4-3 اتخاذ تدابير لتعزيز القيادات المحلية والوطنية وإدارة البرامج والموارد بمرور الوقت.

الالتزام الرابع:

الأشخاص والمجموعات في حالات الأزمات والضعف:

- يتلقون دعماً لا يؤثر سلباً عليهم وعلى بيئتهم.

المتطلبات الرئيسية:

1-4 تحديد ومنع وتخفيف المخاطر التي يمكن أن تسبب أضراراً وأثاراً سلبية على الأشخاص والمجموعات وسُبل عيشهم، واقتصادهم المحلي، وثقافتهم، وبيئتهم.

2-4 تخطيط وتنفيذ البرامج بطرق تحمي وتضمن سلامة الأشخاص وأمنهم وحقوقهم وكرامتهم، وتمنع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

3-4 التأكد من وجود عمليات لحماية أي معلومات شخصية يتم جمعها من الأشخاص والمجموعات وغيرها من المعلومات التي قد تُعرضهم أو تُعرض المنظمة للخطر.

4-4 اتخاذ الإجراءات الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة أي آثار اجتماعية وبيئية سلبية تنجم عن المنظمة وعملها.

الالتزام الخامس:

الأشخاص والمجموعات في حالات الأزمات والضعف:

- تتوفر لديهم وسائل آمنة وشاملة وسريعة الاستجابة للإبلاغ عن سوء السلوك والشكاوى.

المتطلبات الرئيسية:

1-5 التأكد من أن الأشخاص والمجموعات وأصحاب المصلحة المعنيين على دراية بالكيفية التي يتوقع من المنظمة وموظفيها ومتطوعيها وشركائها التصرف، وحمايتهم من الإجراءات أو السلوكيات غير اللائقة، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

2-5 تنفيذ آليات آمنة وفعالة للأشخاص والمجموعات للإبلاغ عن المخالفات والمخاوف والشكاوى، بما يتماشى مع تفضيلاتهم، والممارسات الجيدة، والآليات والعمليات القانونية ذات الصلة.

3-5 الاعتراف بالشكاوى وإدارتها بطريقة آمنة وعادلة وفي الوقت المناسب وعلى نحو ملائم.

4-5 وضع نُهج مناسبة تُركز على الضحايا والناجين للتحقيق والاستجابة للشكاوى والتقارير المتعلقة بأي شكل من أشكال سوء السلوك والاعتداء، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

5-5 إحالة أي شكاوى أو تقارير عن مخالفات أو غيرها من القضايا التي لا تقع ضمن مسؤوليات المنظمة، إلى الطرف المعني بطريقة تتفق مع الممارسات الجيدة.

الالتزام السادس:

الأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف:

- يتلقون الدعم من خلال إجراءات منسقة ومتكاملة.

المتطلبات الرئيسية:

- 1-6 تخطيط وتنفيذ البرامج بحيث تُنسَّق وتُكَمَّل الإجراءات أو المبادرات القائمة التي تقوم بها المجتمعات المحلية، والجهات الفاعلة المحلية، والسلطات المحلية والوطنية، وأصحاب المصلحة الآخرين.
- 2-6 تطوير ترتيبات التعاون والشراكة على أساس أدوار ومسؤوليات واضحة، والالتزام بعلاقات عادلة ومنصفة وخاضعة للمساءلة بين أصحاب المصلحة.
- 3-6 المشاركة في آليات التنسيق ذات الصلة، بما في ذلك على الصعيدين المحلي والوطني، وتعظيم جودة البرامج ونطاق تغطيتها واتساقها وفعاليتها.
- 4-6 إحالة أي احتياجات غير مُلباة إلى المنظمات التي لديها الخبرة الفنية والتفويض المناسبين، أو استخدام نهج المناصرة لتلبية تلك الاحتياجات.
- 5-6 مراقبة وتقييم جودة وفعالية ترتيبات التعاون والشراكة والتنسيق بانتظام واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

الالتزام السابع:

الأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف:

- يتلقون دعمًا يخضع للتكييف والتحسين استنادًا إلى آرائهم وتعليقاتهم والتعلم المستمر.

المتطلبات الرئيسية:

- 1-7 تخطيط وتنفيذ برامج قائمة على التقديرات الأولية الحالية والتقييمات والتعلم، بما في ذلك معارف وخبرات الأشخاص والمجتمعات.
- 2-7 تنفيذ عمليات لجمع وتحليل بيانات الرصد وآراء وتعليقات الأشخاص والمجتمعات حول أولوياتهم ورضاهم عن جودة عمل المنظمة.
- 3-7 جمع البيانات المُصنَّفة اللازمة لعمليات التقدير الأولية والتخطيط والرصد والتعلم، بما يعكس تنوع الأشخاص والمجتمعات ويقلل المتطلبات منهم.
- 4-7 مشاركة نتائج الرصد والآراء والتعليقات، والتحقق من صحتها مع الأشخاص والمجتمعات المحلية، واستخدامها لتوجيه عمليات صنع القرار.
- 5-7 تكييف البرامج لمعالجة ضعف الأداء أو القيود أو التغييرات في السياق والاحتياجات، استنادًا إلى بيانات الرصد، والآراء والتعليقات والشكاوى.
- 6-7 تبادل ونشر الخبرات والمعرفة والتعلم في جميع أجزاء المنظمة ومع المجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم التعلم والتحسين المستمرين.

الالتزام الثامن:

الأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف:

- يتفاعلون مع موظفين ومتطوعين يتسمون بالكفاءة، وحسن الإدارة، والاحترام.

المتطلبات الرئيسية:

- 1-8 تهيئة الظروف ووضع التدابير المناسبة لضمان سلامة الموظفين وأمنهم ورفاهيتهم.
- 2-8 التأكد من أن الموظفين والمتطوعين يعملون وفقاً لمهمة المنظمة وقيمتها والتزاماتها ويفهمون عواقب عدم الالتزام بذلك.
- 3-8 دعم الموظفين والمتطوعين لتطوير واستخدام الكفاءات الشخصية والفنية والإدارية اللازمة لأداء أدوارهم ومسؤولياتهم بفعالية وعلى نحو يخضع للمساءلة.
- 4-8 وضع إجراءات عادلة وشفافة وغير تمييزية لإدارة الموارد البشرية، تتوافق مع المتطلبات القانونية ذات الصلة والممارسات الإدارية الجيدة.
- 5-8 التأكد من أن الموظفين والمتطوعين والشركاء والمقاولين يفهمون ويلتزمون بمدونة قواعد السلوك، التي تنص كحد أدنى على حظر أي شكل من أشكال استغلال الأشخاص، أو إساءة معاملتهم، أو مضايقتهم، أو التمييز ضدهم، أو إساءة استخدام الموارد.
- 6-8 إنشاء وسائل إبلاغ آمنة وسريّة ويسهل الوصول إليها من قبل الموظفين والمتطوعين والمقاولين والشركاء، للإبلاغ عن مخاوفهم والسلوكيات السيئة، مع توفير الحماية والدعم المناسبين للذين يقومون بالإبلاغ.
- 7-8 اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة السلوكيات السيئة أو الإجراءات والسلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية أو غير الملائمة التي تنشأ من الموظفين والمتطوعين.

الالتزام التاسع:

الأشخاص والمجتمعات في حالات الأزمات والضعف:

- يتفاعلون مع منظمات تدير الموارد بكفاءة وفعالية وتراعي المعايير الأخلاقية.

المتطلبات الرئيسية:

- 1-9 التأكد من وجود آليات جيدة للحوكمة والإدارة، وموظفين وقدرات فنية وموارد كافية لتنفيذ التزامات البرامج بفعالية.
- 2-9 التأكد من أن عمليات جمع التمويل وتعبئة الموارد وتخصيص التمويل أخلاقية وقانونية، ولا تُعرض مهمة المنظمة وقيمتها للخطر.
- 3-9 التأكد من الاستخدام الفعال للموارد، وتحقيق التوازن بين الجودة والتكلفة وحسن التوقيت للبرامج والعمليات التنظيمية.
- 4-9 تحديد ومنع وإدارة مخاطر الفساد والاحتيال وتضارب المصالح واتخاذ الإجراءات المناسبة حال تحديدها.
- 5-9 اتخاذ إجراءات لحماية البيئة والحفاظ على الطبيعة.
- 6-9 إجراء مراجعات للبرامج والعمليات التنظيمية، بما في ذلك عمليات التدقيق المالي والإداري، لضمان المساءلة التنظيمية والتعلم، ومشاركة النتائج بشفافية.
- 7-9 التواصل بشفافية بشأن معايير تخصيص الموارد وصنع القرار مع السكان والمجتمعات وأصحاب المصلحة المعنيين.